

Distr.: General  
28 June 2013  
Arabic  
Original: Arabic/English/French/  
Spanish

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٩٩ (س) من القائمة الأولية\*

نزع السلاح العام الكامل

## الصلة بين نزع السلاح والتنمية

## تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٤٠/٦٧. وهو يناقش الاتجاهات الحديثة في المساعي الرامية في إطار الأمم المتحدة إلى مواصلة تعزيز الصلة بين نزع السلاح والتنمية. ويتضمن التقرير، إضافة إلى ذلك، معلومات وردت من الحكومات بشأن هذا الموضوع.

\* A/68/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## أولا - مقدمة

١ - في الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٤٠/٦٧ الصادر بعنوان "الصلة بين نزع السلاح والتنمية"، أكدت الجمعية الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في مجال الصلة بين نزع السلاح والتنمية، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز دور المنظمة في هذا المجال. وفي الفقرة ٢ من القرار، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل، عن طريق الأجهزة الملائمة وفي حدود الموارد المتاحة، اتخاذ إجراءات لتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية لعام ١٩٨٧<sup>(١)</sup>. وفي الفقرة ٧ من القرار، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والستين تقريراً عن تنفيذ القرار المذكور. ويُقدّم هذا التقرير استجابةً لذلك الطلب.

٢ - وعلاوة على ذلك، كررت الجمعية العامة، في الفقرة ٦ من القرار، دعوتها الدول الأعضاء إلى أن تقدم إلى الأمين العام معلوماتٍ عن التدابير التي تتخذها والجهود التي تبذلها لكي تركز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءاً من الموارد التي تتاح نتيجة لتنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة.

٣ - وفي ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣، وجهت الأمانة العامة مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تلتزم فيها آراءها. واستلمت الأمانة حتى وقت إعداد هذا التقرير ردوداً من الدول الأعضاء التالية: أرمينيا، وإسبانيا، والبرتغال، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والعراق، وقطر، وكولومبيا. وترد هذه المعلومات في الفرع ثالثاً أدناه.

## ثانياً - مواصلة تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال الصلة بين نزع السلاح والتنمية

٤ - إن إحراز تقدم في مجال نزع السلاح من شأنه أن يخلق بيئة مواتية للتنمية، والعكس صحيح. وعلى وجه التحديد، يمكن أن يؤدي التكديس المفرط للأسلحة من جانب بلد ما إلى التأثير سلباً على التنمية فيه. ولعل الأسلحة في حد ذاتها ليست هي السبب الجذري المؤدي إلى نشوب العنف واندلاع النزاع، إلا أن انتشارها وسهولة توافرها وتزايد الاحتمالات المرجحة لإمكانية تحويلها عن مسارها المقصود أو إساءة استعمالها عوامل يمكن

(١) انظر تقرير المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، نيويورك، ٢٤ آب/أغسطس - ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ (A/CONF.130/39).

أن تعرض الاستقرار والرفاه للأخطار وأن تقلل الثقة في نفوس المستثمرين وأن تؤدي إلى عدم المساواة على الصعيد الاجتماعي<sup>(٢)</sup>.

٥ - وفي الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه<sup>(٣)</sup>، وردت إشارة إلى مواضيع تتعلق بالتنمية مثل قابلية القياس وتعزيز التنمية المستدامة ولوحظت للمرة الأولى أهمية تقييم فعالية التعاون والمساعدة الدوليين.

٦ - وقد اتخذت خطوة هامة نحو تحسين القواعد المنظمة لعمليات النقل الدولي للأسلحة التقليدية باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٣. وتعترف المعاهدة بالعواقب الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للاتجار غير المشروع وغير المنظم بالأسلحة، وبالتحديات التي يواجهها ضحايا التزاعات المسلحة وحاجة هؤلاء الضحايا إلى ما يليق بهم من الرعاية وإعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

٧ - إن التزاع المسلح يخلف تركبة ثقيلة من نقص التنمية يستغرق التغلب عليها أمدا طويلا، والبلدان المتضررة من التزاعات المسلحة تقل احتمالات تحقيقها الأهداف الإنمائية للألفية. وتوفر المناقشات المعقودة بشأن ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية فرصة للاعتراف على أعلى المستويات بأن الأمن والعنف المسلح والتنمية عوامل متشابكة الصلة وبأن هناك حاجة إلى أن يدرج في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هدف يتوخى الحد من العنف. وكان تقرير الفريق الرفيع المستوى عن جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ قد شدد على ضرورة إدراج السلام والأمن في إطار التنمية فيما بعد عام ٢٠١٥ بوصفهما يكونان معاً بعداً من أبعاد أربعة رئيسية للتنمية ثمة حاجة إلى إحراز تقدم بشأنها. ولإدراج هدف يتوخى الحد من العنف، يستلزم الأمر الاستثمار المستمر لا في تحديد الأسلحة فحسب بل وفي دعم بناء القدرات في مجال إنفاذ القانون واستراتيجيات منع العنف والحوكمة المحلية وأمن المواطن، إضافة إلى مجموعة من التدابير المراد بها تحسين استجابة مؤسسات العدالة والأمن الوطنية وقدرتها على الرقابة.

٨ - وفي نطاق الأمم المتحدة، لا تزال آليات التنسيق الرئيسية فيما يتعلق بالمسائل التي يمكن اعتبارها رابطاً بين الأسلحة والتنمية تتمثل في فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة

(٢) انظر الوثائق A/64/228 و A/64/153 و A/65/132 و A/66/168 و A/67/186.

(٣) A/CONF.192/2012/RC/4.

الألغام، والعمل التنسيقي المتعلق بالأسلحة الصغيرة<sup>(٤)</sup>، والفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتكفل هذه الآليات أن تواصل الأمم المتحدة، وفقا لبرنامج العمل المتضمن في الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزاع السلاح والتنمية لعام ١٩٨٧، تعزيز اعتماد منظور يراعي تداخل الصلات في سياق الهدف العام المتمثل في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

## ثالثا - المعلومات الواردة من الحكومات

### أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ أيار/مايو ٢٠١٣]

تواجه جمهورية أرمينيا، باعتبارها بلدا ناميا، بعض الصعوبات التي تقترب بالمساعي الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وفي الوقت نفسه، تجد أرمينيا نفسها ضالعة في نزاع مع بلد من بلدان الجوار، يتسم بتصعيد عسكري واسع النطاق وبتهديد لا ينقطع باستعمال القوة من جانب العدو.

وفي ظل الظروف الآنفة الذكر، توجه وزارة الدفاع الأرمينية الأولية إلى التقيد الصارم بنظام تحديد الأسلحة القائم وتنفيذ برامج محدودة لتزع السلاح. وإننا نرى في هذا الصدد أنه من الضروري أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة لتلك البرامج.

ولتنفيذ برامج محدودة لتزع السلاح أثر إيجابي على الحالة الاجتماعية والاقتصادية في أرمينيا. ففي عام ٢٠٠٦، جرت إعادة معالجة ٨٧٢ طناً من وقود المقذوفات المعروف باسم "المزيج" (mélange) وتحويله إلى ٥٠٠٠ طن من الأسمدة النيتروجينية بمساعدة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والبلدان المانحة. وقُدِّمت هذه الأسمدة إلى المزارعين بالمجان لاستخدامها في معالجة أكثر من ١٣٠٠ هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة. وقد فاق الأثر الاقتصادي لهذا البرنامج ما قيمته ٢,٥ مليون دولار.

وجارٍ منذ عشر سنوات تنفيذ برامج طويلة الأجل لإزالة الألغام من أراضي أرمينيا من خلال المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والولايات المتحدة الأمريكية

(٤) العمل التنسيقي المتعلق بالأسلحة الصغيرة آلية تضطلع بالتنسيق الداخلي في نطاق الأمم المتحدة للمسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة وتجارة الأسلحة وبالذخائر.

وسويسرا. وخصص للمزارعين ما يقرب من ٢٠٠ هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة التي تم تطهيرها من الألغام. وجرت معاينة مساحات شاسعة أكثر وتأمين سلامة الحركة فيها.

وبدأت أرمينيا برنامجاً لتفكيك ١١١ من قطع الدبابات والمركبات القتالية المدرعة وإعادة استخدامها. ونفذت منظمة حلف شمال الأطلسي بالفعل دراسة جدوى مبدئية. وإذا ما نُفذ هذا البرنامج بنجاح، فسينتج حجماً كبيراً من الخردة المعدنية يمكن إعادة معالجتها لاستخدامات أخرى.

وفي الأزمات الطارئة التي يتعرض لها البلد كالأهتالات الأرضية مثلاً والكوارث الطبيعية وتلك التي يتسبب فيها النشاط الإنساني، تُكرس قدرات القوات المسلحة لخدمة السكان المدنيين.

## بور كينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]

[١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

لا يخفى على أحد أن العنف والجريمة عاملان يعوقان تحسين الإنتاجية والنمو الاقتصادي ويحدان من قدرة الدول على بلوغ أهدافها الإنمائية.

ولذلك كانت الصلة بين نزع السلاح والتنمية دوماً موضوعاً للمناقشة في مختلف محافل الأمم المتحدة. كما أن العلاقة التي تربط بين الأسلحة والموارد البشرية والاقتصادية معترفٌ بها صراحةً في المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة. هناك إذن صلةٌ جوهرية بين نزع السلاح والتنمية يمكن تبينها على صعيد المجتمعات المحلية وعلى مستوى الأفراد. فالعواقب المترتبة على سباق التسلح تقوض آفاق النهضة بالمجتمعات المحلية وبالأفراد المتأثرين به.

والقرار ٤٠/٦٧ المعنون "الصلة بين نزع السلاح والتنمية" يعبر عن قلق المجتمع الدولي إزاء حجم الإنفاق العسكري وعواقبه على التنمية. والواقع أن ميثاق الأمم المتحدة يدعو الدول إلى الحفاظ على السلام والأمن بأقل تحويل ممكن لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية، إلا أن الإنفاق العسكري آخذٌ في الازدياد. وفي مواجهة هذه الحالة، فإن الأمم المتحدة، وقد أخذت في الحسبان الصعوبات التي يُنتظر أن يواجهها المجتمع الدولي على طريق التنمية والقضاء على الفقر واستئصال آفة المرض التي تثقل كاهل البشرية، عمدت إلى اتخاذ مجموعة من القرارات المتتالية التي تحث على نزع السلاح من أجل التصدي بشكل أكثر كفاءة لاحتياجات التنمية، ولا سيما احتياجات البلدان النامية.

إن مسألة نزع السلاح والسيطرة على الإنفاق العسكري من أهم الشواغل التي تُعنى بها حكومة بوركينا فاسو. ولذلك وضعت الحكومة سياسة أمنية مراعية للواقع الاقتصادي للبلد. ولكن الحكومة مع هذا تعتبر مسألة نزع السلاح أقل إلحاحاً من غيرها بالنسبة إلى البلدان النامية التي لا تمتلك إلا حداً أدنى من العتاد العسكري اللازم للدفاع عن أراضيها.

فالبلدان المتقدمة النمو هي التي تخصص الأموال الطائلة لميزانياتها العسكرية. ومن شأن الموارد التي يتم تحويلها لأغراض نزع السلاح أن تؤثر تأثيراً كبيراً على حياة الآلاف من الأشخاص في جميع أنحاء العالم. وفي ضوء ذلك تدعو بوركينا فاسو إلى التزام أكثر رسوخاً بضرورة نزع السلاح من جانب البلدان التي تمتلك أكبر الترسانات العسكرية.

## بوروندي

[الأصل: بالفرنسية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٣]

## مقدمة

تنهض بوروندي شيئاً فشيئاً نافضة عن نفسها ركام الأزمات المتتالية التي أثقلت كاهلها خلال العقد الماضي. وقد جرى تنظيم انتخابات عُقدت في مناخ آمن وموات للغاية، وأدت هذه العملية إلى إرساء مؤسسات منتخبة ديمقراطياً. والمشهد الاجتماعي السياسي والمشهد الأمني الحاليان جيدان نسبياً في ربوع البلد. ويعمل شعب بوروندي على توطيد دعائم السلام الذي هو محفز التنمية المستدامة.

ورغم وقوع أحداث قليلة متفرقة تنطوي على عنف مسلح، جعلت الحكومة من الأمن والتنمية شاغليها الرئيسيين وذلك في إطار وثيقتي استراتيجية وطنية من أجل التنمية هما: الصيغة الثانية من الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر ورؤية عام ٢٠٢٥.

وفي سياق تنفيذ السياسة الحكومية في مجال نزع السلاح، صيغت خطة عمل وطنية واستراتيجية وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونزع سلاح المدنيين، وجرى اعتمادهما.

وشكلت لجنة وطنية دائمة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجرى تحديث القانون المنظم لحيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في بوروندي ومواءمته مع الالتزامات الدولية الواقعة على بوروندي في هذا الصدد.

ويحيل هذا القانون إلى قانون العقوبات بمواده التي تعاقب الجرائم المتصلة بالحيازة غير القانونية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بعقوبة السجن مع الشغل لمدة تتراوح بين سنتين وعشر سنوات و/أو بغرامة تتراوح قيمتها بين ١٠٠.٠٠٠ و ٥ ملايين فرنك بوروندي.

## ١ - الصلة بين نزع السلاح والتنمية

إن مكافحة انتشار الأسلحة عموماً ونزع السلاح تحديداً شرطان مسبقان لإحلال السلام والتنمية المستدامة.

وانطلاقاً من إيمان حكومة بوروندي بأن العنف والجريمة عائقان يحولان دون تحسين الإنتاجية والنمو الاقتصادي ويحدان من قدرة الدول على بلوغ أهدافها الإنمائية، وضعت الحكومة منذ وقت ليس ببعيد سياسة لتزع سلاح السكان طوعاً وتخفيض مخزونات الأسلحة لدى الدولة من خلال تدمير الأسلحة والذخائر المنتهية صلاحيتها.

وأولت هذه السياسة عناية كبيرة إلى شواغل معينة تهم السكان وتعلق بأحوالهم المعيشية، وذلك كي يتسنى تحقيق الغرض منها.

وقد تبين، منذ نُظمت في عام ٢٠٠٩ الحملة الطوعية لتزع السلاح التي أسفرت حتى الآن عن سحب أكثر من ٣٤٠٠ بندقية و ١٨٠٠٠ قنبلة يدوية و ٣٥٠.٠٠٠ من الذخائر، أن العنف المسلح انخفض بنسبة ٣٨ في المائة حسبما أثبتته المرصد المعني بالعنف المسلح. ويؤدي ذلك إلى شيوع مناخ من الهدوء بين السكان الذين يعكفون حينئذ على القيام بالأنشطة الإنمائية اليومية في اطمئنان تام.

إضافة إلى ذلك ساهم دفع التعويضات المادية مقابل تسليم الأسلحة في تحسين مستوى معيشة السكان المستفيدين. وقد شملت تلك التعويضات ما يلي: ٦٦٨٦ كيس أسمنت و ١٢٦٦٧ صاجاً و ١٥٦٢ مجرفة و ٢٨٤ دراجة و ٣٧٠ رداءً و ١٦٩ هاتفاً محمولاً و ١٤٩ مقعداً من البلاستيك و ١٦٢٧٤ قطعة صابون و ٣ أجهزة تلفاز وجهاز واحد لتشغيل أقراص الفيديو الرقمية، ووُزعت جميعاً كأدوات لتسهيل إعادة الإدماج في المجتمع المحلي.

## ٢ - خاتمة

رغم التقدم الملحوظ المحقق على صعيد الأمن، تظل مشكلة حيازة المدنيين للأسلحة النارية في بوروبندي شاغلا أمنيا يهم البلد. فأحداث العنف المتفرقة كثيرا ما تُنفذ باستخدام الأسلحة.

ولذلك وُضعت استراتيجية تدمج التفاعل بين الأمن والتنمية من أجل السيطرة على العوامل المؤدية للجريمة بغية مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل فعال من خلال نهج تشاركي دامج يستند إلى إشراك المؤسسات الأهلية على مستوى القاعدة ومنظمات المجتمع المدني وممثلي المذاهب الدينية والروابط الشبابية وغير ذلك. وتشمل هذه الاستراتيجية أيضا إدماج البعد الجنساني في برامج التوعية سواء تلك الرامية إلى مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عموما أو الرامية إلى تسليم الأسلحة التي يحوزها المواطنون بشكل غير قانوني خصوصا.

والواقع أن هذا النهج وُضع بالاستناد إلى فكرة مفادها أن السلام الدائم لا يضمنه إلا استعداد السكان لنبد السلاح والركون إلى السلام والتنمية. وفي هذا السياق، يعتبر كل من نزع السلاح والمصالحة على الصعيد المجتمعي شرطا مسبقا للنهوض بالمجتمعات المحلية.

إن تلك المجتمعات المحلية التي برهنت على التزامها بإحلال السلام من خلال تنظيم أنشطة واعدة تهدف إلى نزع السلاح ستستفيد من المشاريع الصغيرة المنفذة لغرض التنمية المجتمعية.

## كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

[١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

من أولويات السياسة الخارجية والداخلية في كولومبيا تشجيع التنمية. وبناء على ذلك، تعمل كولومبيا، على الصعيد الوطني وفي علاقاتها مع المجتمع الدولي، على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي إطار سياستها الرامية إلى تحقيق الازدهار الديمقراطي، تخصص الحكومة موارد هامة لمواجهة التحديات الإنمائية المبينة في القرار ٤٠/٦٧ والتي تتصل بالقضاء على الفقر والقضاء على الأمراض التي تُبتلى بها البشرية.

ووفقاً لتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي الحالي، تدعو كولومبيا إلى زيادة الوعي في أوساط المجتمع الدولي بالصلة القائمة بين المفهومين، وإلى اعتماد طائفة واسعة من التدابير لمنع نشوب النزاعات، لا سيما التدابير المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة؛ وتعزيز الأمن بوسائل تتيح زيادة الشفافية وبناء جسور الثقة بين الدول؛ وتعزيز الدور الذي تضطلع به في هذا الصدد الأمم المتحدة وسائر المؤسسات الدولية والأوساط المانحة.

وكما يرد في الفقرة ١٤ من الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية المعقود عام ١٩٨٧، فإن تدابير تعزيز الأمن لا تتكون من جوانب عسكرية فقط بل لها أيضاً جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية وجوانب تتعلق بالبيئة وحقوق الإنسان. ولذلك تؤمن كولومبيا إيماناً عميقاً بأن نزع السلاح والحد من الاتجار غير المشروع في جميع أنواع الأسلحة والذخائر والمتفجرات يساهمان في إحلال الأمن ومن ثم تحقيق التنمية.

وجدير بالذكر أيضاً أن كولومبيا انضمت في عام ٢٠٠٨ إلى إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية المعتمد في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وهي بانضمامها إليه تعي بأن الصلة بين العنف المسلح والتنمية أشبه بعملة ذات وجهين، أي أن العنف المسلح يكبد البلدان ثمناً باهظاً ويعطل إمكانيات التنمية كما أن معوقات التنمية علاوة على الفقر والإقصاء عوامل تساعد بدورها على نشوب العنف المسلح. ولذلك فإن كولومبيا، حكومة وشعباً، تأخذ على محمل الجد وعن اقتناع التزامات المجتمع الدولي بشأن اتخاذ إجراءات فعالة لمنع العنف المسلح والحد منه وتحليل الآثار المترتبة على تلك السياسات فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية لمجتمعاتنا.

ومن المهم، في هذا السياق، الإشارة إلى أن كولومبيا تشارك بنشاط في الفريق الأساسي المنشأ بموجب الإعلان السالف الذكر، وقد شددت في إطاره على ضرورة ترجمة الالتزامات السياسية إلى حقائق من خلال إقامة آليات التعاون، وجمع الممارسات الجيدة، وتبادل الخبرات في مجال منع النزاع المسلح والحد منه، وتعزيز السياسات الرامية إلى تشجيع التنمية.

## العراق

[الأصل: بالعربية]

[٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

١ - تؤكد جمهورية العراق على أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وأن تكافؤ الفرص في التنمية حق للأمم ولشعوبها على حد سواء. وتدرك حكومة جمهورية العراق أن أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتحقيق التعاون الدولي تساهم في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وفي تعزيز ثقافة السلام ونزع السلاح.

٢ - إن السلم والأمن الدوليين يشكلان عنصرين أساسيين لإعمال الحق في التنمية، وإذ تؤكد من جديد وجود علاقة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية، وفقاً لأحكام الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة، وأن التقدم في ميدان نزع السلاح سيعزز كثيراً التقدم في ميدان التنمية، وينبغي أن تركز الموارد المفرج عنها من خلال تدابير نزع السلاح لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولجميع الشعوب ولرفاهيتها وخاصة شعوب البلدان النامية.

٣ - تؤكد على أهمية وضرورة اتباع النهج المتعددة الأطراف في معالجة مسائل نزع السلاح والتنمية، وترى جمهورية العراق ضرورة أن تلعب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة دورها الحيوي في هذا المجال.

٤ - السعي نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تشجيع المجتمع الدولي على القيام بتدابير نزع السلاح، الأحادية والثنائية والمتعددة الأطراف، وتطبيقها إذ أنها تساهم حتماً في بلوغ هذه الأهداف، وأن إعادة توجيه بعض الموارد التي تنفق على التسليح والقوات العسكرية إلى التنمية تؤدي إلى إحراز تقدم كبير نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - تؤيد جمهورية العراق الموقف الذي يؤكد على ضرورة عدم استنزاف موارد الدول النامية لأغراض التسليح في الوقت الذي يجب أن تسخر تلك الموارد لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إذ أن تسوية النزاعات سلمياً وشتيع السلام والديمقراطية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول تساهم في تسخير الموارد لأغراض التنمية.

## البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

### ١ - الصكوك الدولية

البرتغال دولة\* طرف في جميع الاتفاقيات ذات الصلة بترع السلاح، ومنها مثلاً اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية أوتاوا) واتفاقية الذخائر العنقودية اللتان تنشآن التزاماً يقضي بأن تقوم الدول الأطراف بتدمير ما تمتلكه من مخزونات الألغام الأرضية والذخائر العنقودية وأن تنفذ أيضاً أنشطة لتطهير المناطق الملوثة التي تخضع لولايتها. والواقع أن الأسلحة السالفة الذكر عقبات تعرقل بشكل كبير التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية المتضررة حيث تنعدم القدرة على الوصول إلى الأراضي الزراعية والمراعي وغير ذلك من الموارد الحيوية.

وقد دأبت البرتغال في العامين الماضيين، بوصفها إحدى الدول المنسقة الراعية لعالمية اتفاقية الذخائر العنقودية، على التعاون مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل الترويج لهذه الاتفاقية التاريخية التي لا تزال هي الصك المتعدد الأطراف الوحيد الذي يهدف إلى رفع المعاناة عن المدنيين والحد من الخسائر التي تترلقها بهم الذخائر العنقودية.

وتعرب البرتغال عن أسفها إزاء عجز المجتمع الدولي حتى الآن عن التوصل إلى توافق لآراء بشأن بروتوكول يتعلق بالألغام من غير الألغام الأرضية المضادة للأفراد، في سياق اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. فذلك النوع من الألغام يسد الطرق ويمنع التحرك عموماً من مناطق معينة وإليها، مما يحول دون تنفيذ أنشطة إنسانية فعالة في الميدان. وقد يؤدي النوع المذكور أيضاً إلى عزل السكان وإعاقة النهوض بالبنية الأساسية الحكومية في المناطق المتضررة فيقوض بذلك سلطة الدولة.

### ٢ - المساعدة

في عام ٢٠١٢، واصلت البرتغال\* تعاونها مع موزامبيق فيما يتعلق بإزالة الألغام الأرضية والتخلص منها بسبل تتمثل تحديداً في تمكين السلطات الموزامبيقية من الاطلاع على نسخ من خرائط ومواد خرائطية ذات صلة.

وفي هذا السياق، أجرى وفد من معهد موزامبيق الوطني لإزالة الألغام زيارةً للمعهد البرتغالي لبحوث المناطق المدارية، وهو مؤسسة حكومية تُعنى بالبحوث والتطوير وتمتلك مجموعة هائلة من المحفوظات الخرائطية (المحفوظات التاريخية لما وراء البحار) علاوة على محفوظات وزارة الدفاع الوطني.

ويُضاف إلى ذلك أن البرتغال سبق لها تقديم المساعدة التقنية في مجال الكشف عن الألغام وإزالتها في إطار قوة التنفيذ العسكرية المتعددة الجنسيات (البوسنة) والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو (كوسوفو)، وتوفير التدريب على أنشطة إزالة الألغام في غينيا - بيساو. كما قامت البرتغال في الفترة بين ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ باستثمار ما إجماليه ٤٣٥ ٢٢ يورو في مشاريع لإزالة الألغام المضادة للأفراد في أنغولا وغيرها من البلدان النامية.

ويمكن البرتغال تقديم المساعدة عند الطلب ورهنا بتوافر التمويل الكافي. وخبراء القوات المسلحة البرتغالية مؤهلون في مجال الكشف عن الألغام وإزالتها. وتشمل المعدات المستخدمة في الكشف عن الألغام وإزالتها أجهزة إلكترونية للبحث عن الألغام، وإبطال الذخائر المتفجرة/الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وبزات الأخصائين، وأنظمة الكشف عن مواقع الذخائر المتفجرة/الأجهزة المتفجرة المرتجلة بالأشعة السينية (بالصور الآنية)، وأجهزة إبطال المتفجرات، والأجهزة الميكانيكية، والأنظمة المحمولة للكشف عن المعادن والمتعددة أجهزة الاستشعار.

### ٣ - التنفيذ الوطني

اعتمدت البرتغال في عام ٢٠٠٩ "استراتيجية وطنية للأمن والتنمية" يتجه التركيز فيها إلى الاتساق والفعالية وتكفل تنسيقاً أفضل لجميع البرامج البرتغالية. وتشجع الاستراتيجية أيضاً على اعتماد نهج أوسع نطاقاً وتعزز إيلاء الأولوية للأمن البشري بوصفه هدفاً رئيسياً من أهداف السياسة التي تنتهجها البرتغال في مجال التعاون.

### قطر

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٤ أيار/مايو ٢٠١٣]

تتمتع دولة قطر بالاستقرار وبمستوى عالٍ من الأمن، كما أنها تحتفظ بعلاقات جيدة مع جيرانها. ولا تندخل قطر في النزاعات الإقليمية. وقد انضمت إلى جميع الاتفاقيات المتعلقة بحظر الأسلحة. وهي لا تمتلك من الأسلحة التقليدية إلا القدر اللازم للحفاظ على أمنها في ضوء الحالة السائدة في المنطقة. ولا يمثل الإنفاق على التسليح إلا جزءاً ضئيلاً من ميزانيتها الإجمالية. وتوجه دولة قطر تركيزها على تعزيز كل ما من شأنه خدمة مصالح رعاياها، سواء

أكان ذلك في مجالات الصحة أو التعليم أو الثقافة، إضافة إلى مشاريع التنمية التي تخدم أجيال المستقبل. وكذلك تُعَلق أهمية كبرى على مشاريع التنمية والبنية الأساسية الأولية.

## إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢]

تؤمن إسبانيا إيماناً عميقاً بضرورة اتخاذ إجراءات فعالة تربط بين نزع السلاح والتنمية، بحيث يتعاوض هذان العاملان المحفزان للمحور الواحد تعاضداً متبادلاً.

إن المعاناة والخسائر البشرية التي تنجم عن النزاعات المسلحة تلحق الضرر بالمدنيين في المقام الأول، وتعوق التنمية الاقتصادية والتعمير، وتعرق تحقيق الرخاء في الكثير من أنحاء العالم.

وتعيد إسبانيا تأكيد التزامها التاريخي والثابت بإزاء نزع السلاح والتنمية، حيث تعتمد التدابير التشريعية والتنفيذية وتعزز السياسات النشطة لنزع السلاح والتنمية في مناطق جغرافية أخرى.

وعلى الصعيد الداخلي، يتبين أن التشريعات الإسبانية تُعتبر في عداد التشريعات الأكثر تطوراً في مجال نزع السلاح، وهي تتجاوز الواجبات الناشئة بمقتضى المعاهدات والالتزامات الدولية الواقعة على عاتق البلد. ويضاف إلى ذلك أن إسبانيا دأبت على بذل جهود حثيثة لاحتواء الإنفاق العسكري الذي تبلغ نسبته في السنة المالية الحالية ٠,٥٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى الصعيد الخارجي، تبذل إسبانيا قصارها من أجل المساهمة بشكل فعال ومنسق في مواجهة التحديات التي تطرحها إشكاليات التنمية ذات الأهمية الحاسمة فيما يتصل باعتماد تدابير نزع السلاح.

ويتجلى موقف إسبانيا هذا في موقفها إزاء التعاون في ميدان عدم الانتشار ونزع السلاح فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. فقد صدّقت إسبانيا على جميع المعاهدات التي تحظر تطوير الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وإنتاجها وتخزينها وحيازتها واستخدامها أو تحدد ذلك، وعلى المعاهدات التي تنص على تدمير تلك الأسلحة. ويشجع البلد إدراج تلك المعاهدات في التشريعات وتطبيقها على النطاق العالمي، ويلتزم بتقديم المساعدة إلى الدول والهيئات الدولية المكلفة بالرقابة والتنفيذ.

وفي مجال حظر الألغام المضادة للأفراد وغيرها من الأسلحة ذات الأثر المماثل والقضاء التام عليها، اعتمدت إسبانيا دوما موقفاً يتمثل في تعزيز عالمية اتفاقية أوتواوا لعام ١٩٩٧ التي انضمت إليها كدولة طرف. والقانون ٩٨/٣٣ المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر المتعلق بالحظر التام للألغام المضادة للأفراد هو الصك القانوني الداخلي الذي يدرج في أنظمتنا الالتزامات الواقعة على عاتق الدول بموجب الاتفاقية المذكورة ويتناول تفصيلاً نطاق انطباقها وسبل تنفيذها. وتلتزم إسبانيا التزاماً دقيقاً بأحكام الاتفاقية. وقد اتخذت التدابير المناسبة التي تحظر تماماً استعمال الألغام المضادة للأفراد أو تخزينها أو إنتاجها أو نقلها، فانتهت في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ من تدمير كل مخزونها من الألغام، فيما عدا ٤٠٠٠ وحدة خصصت للاختبارات في مجال تطوير مواد وتقنيات إزالة الألغام وتبقى منها حالياً ١٧١٠ وحدات. وكذلك تعمل إسبانيا مع حكومات أخرى على كفالة اعتماد قرارات الأمم المتحدة التي تحث البلدان كافة على الانضمام لمثل هذه التدابير.

وفيما يتعلق بالذخائر العنقودية، شاركت إسبانيا في عملية التفاوض بشأن اتفاقية الذخائر العنقودية بجميع مراحلها وصولاً إلى اعتماد الاتفاقية في دبلن في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، ووقعت الاتفاقية في أوسلو في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وأودعت صك التصديق عليها في ١٧ حزيران/يونيه. وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة إلى إسبانيا في ١ آب/أغسطس ٢٠١٠.

إضافة إلى ذلك، كانت إسبانيا عاشر بلد موقع للاتفاقية يقوم بالتصديق عليها، وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، أي قبل دخول الاتفاقية المذكورة حيز النفاذ، قامت القوات المسلحة الإسبانية بتدمير ترسانتها من الذخائر العنقودية كاملة، باستثناء الذخائر التي يجوز وفقاً للمادة ٣-٦ من الاتفاقية الاحتفاظ بها لأغراض التطوير والتدريب في مجال الكشف عن تلك الذخائر وإزالتها وتدميرها وتحسين التدابير المضادة لها. ولتلك الأغراض تحتفظ القوات المسلحة الإسبانية حالياً بما قدره ٦٤٦ من قذائف الهاون و ١٠ من القنابل التي تُطلق من الطائرات.

وعلى صعيد آخر، وضعت إسبانيا تحت تصرف منظمة حلف شمال الأطلسي "مركزاً امتيازاً لمكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة". ويتكون الملاك الوظيفي المتعدد الجنسيات في هذا المركز من ٥٨ وظيفة (٣٢ وظيفة وطنية و ٢٦ وظيفة دولية)، وهو مؤسسة رائدة في إطار التحالف من أجل مكافحة هذا النوع من الأجهزة المتفجرة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وافق مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي على اعتماد المركز كمركز امتياز تابع للمنظمة وتشغيله كهيئة عسكرية دولية.

وفي إطار أنشطة الاتحاد الأوروبي، تؤيد إسبانيا تأييدا تاما برنامج العمل المشترك للاتحاد الأوروبي المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ والذي يغطي أنشطة تنفذ في مناطق عدة من موزامبيق إلى كمبوديا مروراً بأفغانستان وأمريكا الوسطى وأنغولا. وفي هذا الإطار، تواصل إسبانيا، مستعينة بشكل وثيق بسياسة التعاون الإنمائي، تعزيز المهام الإنسانية المتعلقة بإزالة الألغام والأنشطة المتعددة الأطراف اللازمة من أجل الحصول على تقنيات الكشف عن الألغام المزروعة حاليا في بلدان أخرى وإبطال مفعولها وتدميرها، وتوفير الدعم والمساعدة لأغراض تدريب المسؤولين المتخصصين على إزالة الألغام ومساعدة الضحايا على التعافي جسديا ونفسيا (توعية السكان المتضررين وتثقيفهم وإعادة تأهيلهم). وفي سياق نشر القوة الأمنية الدولية في كوسوفو<sup>(٥)</sup> وقوة تحقيق الاستقرار<sup>(٦)</sup> وعملية ألثيا (Althea)<sup>(٧)</sup> والقوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وفرت إسبانيا أفرقة معنية بإبطال المتفجرات أدت أعمال إزالة للألغام في مناطق حساسة.

وبمبادرة من رئيس الحكومة، أنشئ في عام ٢٠١٢ المركز الدولي لإزالة الألغام الذي يطمح في أن يكون مركزا رائدا على الصعيد الدولي في مجال أنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. ويقدم المركز قدرات متنوعة في مجالي التثقيف والتحقق تمثل معايير الأمم المتحدة. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير (٢٠١٢)، قدم المركز دورة دراسية لمدربي إزالة الألغام للأغراض الإنسانية استفاد منها موظفون من بلدان منظمة الدول الأمريكية، وشاركت في تمويلها مع وزارة الدفاع الإسبانية الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي التي وفرت التمويل عن طريق المؤسسة الدولية والأيبيرية - الأمريكية للإدارة والسياسات العامة. وبلغت تكاليف تلك الدورة الدراسية ما يقرب من ١٥٠.٠٠٠ يورو.

وإجمالا تعكس كل الإجراءات المذكورة الدعم المالي والتقني الذي تقدمه إسبانيا إلى البرامج القائمة. وتساهم إسبانيا بالمثل في الصندوق الاستئماني الدولي الذي أنشأته الأمم المتحدة لهذا الغرض.

وتراعي السياسة الإسبانية المتعلقة بمراقبة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه الصلة بين التنمية ونزع السلاح. وتطبق إسبانيا تطبيقا تاما خطة العمل التي وضعها مؤتمر الأمم المتحدة المعقود لهذا الغرض في تموز/يوليه ٢٠٠١. وأغلب الأحكام المتضمنة في خطة العمل المذكورة يقتضي متطلبات أقل صرامة مما تنص عليه

(٥) لا يشمل ملاك القوة منذ عام ٢٠٠٩ عناصر إسبانية.

(٦) حلت عملية ألثيا التابعة للاتحاد الأوروبي محل قيادة قوة تحقيق الاستقرار.

(٧) لا تضم وحدات إسبانية منذ عام ٢٠١٠.

الأنظمة المطبقة حاليا في إسبانيا التي هي أيضا دولة تلتزم بما جاء في مدونة قواعد السلوك المتعلقة بصادرات الأسلحة التي أقرها مجلس الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٨ بأحكامها المتعلقة بترخيص أو رفض تصدير العتاد الدفاعي وذي الاستخدام المزدوج.

ولضمان مراقبة الاتجار بالأسلحة، وضعت إسبانيا نظام ضمانات مناظراً للمجلس الوزاري المشترك لتنظيم التجارة الخارجية للعتاد الدفاعي وذي الاستخدام المزدوج للبت بشكل مبدئي وملزم في التراخيص الإدارية لتجارة العتاد الدفاعي وذي الاستخدام المزدوج. ويقتضي الإذن بعمليات التصدير والاستيراد هذه أن يأخذ المجلس في الحسبان القواعد التالية التي تحول دون وقوع صادرات الأسلحة في أيدي بلدان أو منظمات تعرقل تطلعات الشعوب إلى التنمية والحرية، وهي:

- الموقف الموحد 2008/944/PESC الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي المنبثقة عنه القواعد الموحدة المنظمة لمراقبة صادرات التكنولوجيات والمعدات العسكرية.
- مدونة الاتحاد الأوروبي لقواعد السلوك المتعلقة بصادرات الأسلحة.
- القانون ٢٠٠٧/٥٣ الصادر في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر بشأن مراقبة التجارة الخارجية للعتاد الدفاعي وذي الاستعمال المزدوج، الذي سن بموجب المرسوم الملكي ٢٠٠٨/٢٠٦١.

وأخيراً، تكرر إسبانيا للعمليات المنفذة في الخارج موارد عسكرية وفيرة منها الموارد البشرية والتقنية، توجه نحو تنفيذ بعثات نزع السلاح وحفظ السلام وتقديم المساعدة إلى السكان المحليين في مختلف أنحاء العالم. وتؤيد إسبانيا المبادرات التي ينفذها كل من الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وكوسوفو، وأنغولا، وموزامبيق، وأمريكا الوسطى، ولبنان، وخليج عدن وأفغانستان؛ كما شاركت فيها. ويوجد حالياً ما يقرب من ٢ ٥٠٠ إسباني من القوات المسلحة والحرس الوطني وجهاز الشرطة الوطني يقدمون الخدمات في الخارج في مجالات منها توطيد السلام والتنمية والتعمير في المناطق التي كانت غارقة في التراجع.

وختاماً، تعيد إسبانيا تأكيد عزمها الثابت على متابعة بذل الجهود كيما يصبح نزع السلاح والتنمية دعائمين من الدعائم التي يستند إليها تعزيز المجتمع الدولي واستقرار الشعوب ورخاؤها. وفي هذا السياق، ينبغي التشديد على الحاجة إلى مواصلة تعزيز الدور المحوري الذي تؤديه الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة بهذا المجال في إطار الهدف العالمي المتمثل في تعزيز السلام والأمن الدوليين.